

دور الحزب الوطني الديمقراطي في مصر (١٩٧٨-١٩٩٠) وردود الفعل لبعض

القوى السياسية والاجتماعية التي مارست الاحتجاج والعنف منه

أ.م.د. د. احمد ماجد عبد الرزاق (*)

الكلمات المفتاحية : الحزب ، الوطني ، ردود الفعل .

ملخص البحث

تعد دراسة الأحزاب من القضايا المهمة والحيوية منها الحزب الوطني الديمقراطي، وذلك بحكم كونه حزب السلطة ويهيمن على أغلبية أعضائه وتسلمهم على مقدرات البلاد ومنها الجانب الاقتصادي والسياسي، متمثلاً بهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وممارسة ضغوطها غير المباشرة من خلال رجالها وأجهزتها القمعية. وقد أنشأ الحزب عام ١٩٧٨ وذلك لغرض تأمين قنوات اتصال سياسية بين الدولة والمجتمع، كما انه وريث الكثير من الأدوات والهياكل والتقاليد التنظيمية لأحزاب الدولة المصرية، ومهمة الحزب الوطني الديمقراطي وخطابه الأيديولوجي هو تأكيد الدعم السياسي للدولة عند الحاجة لهذا الدعم ، أما عام ١٩٩٠ فانه يمثل الانتخابات التي كانت تعبر عن رأي الحزب السلطوي وليس فئة شعب كاملة من خلال التزوير والسيطرة على مقدرات البلاد، والتنكيل والحصول على الأصوات داخل المجلس النيابي لصالح الحزب آنذاك ورجاله.

(*) جامعة ديالى - كلية التربية للعلوم الانسانية

المقدمة

يعد التحول من التنظيم السياسي الواحد الى التعددية الحزبية عام ١٩٦٧ أحد أهم التحولات السياسية التي حدثت في مصر خلال السبعينات، وقد عكس هذا التحول الاتجاه نحو سياسة الانفتاح الاقتصادي، غير ان هذا التحول قد ارتبط بكثير من القيود القانونية والسياسية التي لازمت التعددية الحزبية خلال سنوات حكم الرئيس السادات (١٩٧١-١٩٨١) والرئيس حسني مبارك منذ عام ١٩٨١، وقد حالت هذه القيود دون اطلاق حرية تكوين الأحزاب ونشاط أحزاب المعارضة التي صرح لها من قبل لجنة الأحزاب، فضلاً عن عدم الاتفاق حول المقصود بالتعدد والآثار التي سوف تترتب عليها وفي مقدمتها التداول الحر للسلطة عبر صناديق الاقتراع أو الانتخاب، فان بداية موضوع بحثنا عام ١٩٧٨، انه يمثل البداية الحقيقية لتأسيس حزب السلطة (الحزب الوطني الديمقراطي) على يد الرئيس (أنور السادات) الذي أدخل حيز التنفيذ، هو أن يجعل قيام أي حزب سياسي جديد أمراً صعباً، ان لم يكن أو يكتفي القانون الجديد بشرط أن يكون الحزب الجديد متميزاً في برنامجه عن الأحزاب القائمة بل متميزاً في سلوكه ونهجه الاجتماعي، وان من الظاهر للعيان ان في ظل الأنظمة الديمقراطية لا يوجد أسلوب ونهج مغاير، سوى اقتناع المواطنين ببرامجها وأفكارها للحصول على ثقة الناخبين في انتخاباتهم، وذلك بهدف الحصول على الأغلبية في مجلسها النيابي، أو الحصول أو الوصول الى السلطة حتى تضع برامجها موضع التنفيذ آنذاك. أما عام ١٩٩٠ فان هذه الفترة هو اجراء انتخابات والحصول على أغلب الأصوات فيها، وذلك لم تكن هناك بوادر انفراج كما ادعت السلطة في ذلك من خلال صناديق الاقتراع وتوسيع الدائرة الانتخابية، لكنه حدث العكس وذلك من خلال التزوير الذي حدث وضغط السلطة آنذاك باعتبارها المهيمنة والمسيطرة على زمام الأمور، فضلاً عن المواجهة السافرة بين السلطتين التنفيذية والقضائية لإثبات الهيمنة، وعلى هذا الأساس تم اعطاء المجلس قدرة أوسع على ممارسة وظائفه الرقابية والتشريعية، اذ استمرت نفس الأساليب المنيعة مثلاً لتقليص قدراته القائمة، وان هذه الانتخابات ما هي الا واجهة للديمقراطية الزائفة بإعطاء انطباع خاطئ عن وجود تعددية حزبية وفرص متكافئة للمشاركة السياسية، لكنه حدث العكس آنذاك.

وهناك عدد من الفرضيات التي يجب أن نطرحها ومنها: هل فعلاً كان الحزب الوطني الديمقراطي يمثل صوت الشعب، وهل حقق شيء له ؟ وهل فعلاً اجراء الانتخابات والاستفتاءات عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٠ تمثل البداية الحقيقية للتعددية الحزبية، ولم يحدث هناك

تزوير، أم مثل الحزب السياسة التسلطية باعتباره حزب الرئيس، وذو واجهة اجتماعية تمثل فئات معينة آنذاك ؟ وهل فعلاً مثل الديمقراطية باعتباره حزب السلطة والعالم لتقتدي به، أم كانت الديمقراطية زائفة ؟ وهل حققوا طبقة العمال والطلبة الجامعيين البدايات الحقيقية للإضراب والاحتجاجات لتحقيق بعض المطالب، أم استخدموا القمع لتكميم أفواه هؤلاء الطبقات الثورية لتحقيق مطالبهم آنذاك ؟

وقد قسم البحث الى مقدمة وخاتمة وأربعة مباحث: تناولنا في المبحث الأول أهم الشروط التي قامت عليها التعددية الحزبية في مصر عام ١٩٦٧، وفي المبحث الثاني تناولنا الأسباب التي مهدت لتأسيس الحزب الوطني الديمقراطي عام ١٩٧٨ وأهم أيديولوجياته وبناءه التنظيمي ودخوله معترك الحياة السياسية حتى فترة الرئيس حسني مبارك، بينما في المبحث الثالث تناولنا حزب المؤتمر الوطني ومنهجه في ادارة شؤون الدولة (١٩٨١-١٩٩٠)، أما المبحث الرابع فقد تطرقنا فيه الى أهم القوى السياسية والاجتماعية التي مارست الاحتجاج والعنف منه، وقد استخدم الباحث العديد من المصادر التي كان لها دور كبير ومهم ومنها كتاب (الرأي الآخر) لمؤلفه محمد حلمي مراد، الذي كان يحق من المصادر المهمة والموضوعية وغزارة معلوماته، وحيادية الباحث الذي أفادنا من خلال ثنايا البحث، فضلاً عن طروحاته المنطقية ذات المضمون العلمي، وكذلك كتاب (التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر - خبرة في ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري ١٩٨١-٢٠٠٥) لمؤلفه حسنين توفيق ابراهيم الذي يعد من المصادر المهمة التي أغنت البحث بمعلوماته القيمة والتحليلية، والدراسة المعمقة لمواضيع فترة مهمة وصعبة من خلال تضارب المعلومات، لكن حيادية المؤلف وتقصي الحقائق أفادنا كثيراً في أغلب ثنايا البحث. وكذلك كتاب (النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية) لمؤلفه احمد سرحان الذي كان أيضاً يحق من المصادر المهمة، وذلك لدراسة الجوانب الدستورية والسياسية لحياة الدول العربية ومنها مصر الذي أفادنا ليس بالقليل من خلال الطرح العلمي المنطقي في ثنايا البحث، وكذلك كتاب (أزمة التحول من الحزب الواحد) لمؤلفه حسن نافعة، الذي كان يحق مصدراً مهماً أغنانا بالكثير من المعلومات التي طرحت من خلال ثنايا البحث كونه تناول فترة مهمة وصعبة، لكن طرحه العلمي أنارنا بكمٍ ليس بالقليل من المعلومات لتوضيح الخطأ من الصح، وكذلك (التقرير الاستراتيجي المصري لعام ١٩٨٦) الذي كان يصدر على شكل مجلدات من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، الذي كان يحق مصدراً في الحصول على المعلومات صعب الحصول عليها، وانها اعتمدت على تقارير تصدر من السلطة وتحليلها بشكل

علمي. أما أهم الصعوبات التي واجهت الباحث هو صعوبة الحصول على الوثائق وذلك لأنها فترة صعبة وحرجة تمثل حزب السلطة الا وهو الحزب الوطني الديمقراطي وتسلط الدولة وصعوبة بيان الحقائق آنذاك، لأن هناك فئات ترتبط بالسلطة وتسمى (أبواق السلطة) وتغير الحقائق آنذاك.

المبحث الأول

أهم الشروط التي قامت عليها التعددية الحزبية في مصر عام ١٩٦٧

ان قيام مبدأ ديمقراطية التعدد الحزبي جاء نتيجة لظهور قوى وتيارات اجتماعية وسياسية التي كان لها دور كبير في نكسة حزيران عام ١٩٦٧ والتي شددت الازر على المطالبة بحقوق وارساء دعائم الديمقراطية، وهو يتلاءم ويتوافق بطبيعته مع النظام الغربي، فضلاً عن ان الرئيس السادات كان يبحث عن أسلوب لتثبيت شرعية نظامه فركز على القيام بديمقراطية التفرد الحزبي^(١).

ان هذه التعددية الحزبية في مصر لم تترك حرية العمل بدون ضوابط، وهكذا أصدر الرئيس السادات القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ عندما كان مجلس الشعب المصري في حالة غياب وشلل تقريباً شبه تام ، أعلن عن حل المجلس وذلك لضرورة الغرض منها تشكيل مجلس شعب جديد ، ونص القانون الجديد على الكثير من الأحكام التي تقيد حرية العمل للأحزاب السياسية منها^(٢).

ان المبادئ التي تتم الموافقة عليها في الاستفتاءات الشعبية ومن بينها المعاهدة المصرية - الاسرائيلية، من الأحكام التي تلتزمها الأحزاب كأنها قواعد لا يمكن المساس بها والمطالبة بتعديلها، في حين اننا نرى في هذا التعديل انه جائز بالنسبة لقضية الدستور، وجعل عدم النظر في طلب التأسيس خلال فترة (٤) أشهر هو بمثابة رفض الطلب وهو ما يخالف العرف والقانون التشريعي، وان إعادة النظر في الطعن في قرار لجنة الأحزاب السياسية للمحكمة الخاصة، والتي تشكل من احدى دوائر المحكمة الادارية العليا، اضافة الى عدد مماثل من أعضاء مجلس الشعب وهو ما يخالف الدستور، لإقحام مجلس الشعب في أعمال السلطة القضائية، فضلاً عن وجود أعضاء من حزب الأغلبية الحاكم في تلك المحكمة وهذا ما يعني الجمع بين صفتي الخصم والحكم^(٣).

ان ما نرى ما هو أشد وأخطر في هذا الوضع، ان التعديل الذي أدخل حيز التنفيذ على قانون الأحزاب السياسية، هو أن يجعل قيام أي حزب سياسي جديداً أمراً صعباً، وذلك اذا لم يكن أو يكتفي القانون الجديد بشرط أن يكون الحزب الجديد متميزاً في برنامجه عن الأحزاب القائمة بل متميزاً في سلوكه ونهجه الاجتماعي، وان من الظاهر للعيان ان في ظل الأنظمة الديمقراطية، لا يوجد أسلوب ونهج مغاير سوى اقناع المواطنين ببرامجها وأفكارها للحصول على ثقة الناخبين في انتخابهم وذلك بهدف الحصول على الأغلبية في مجلسها النيابي، وذلك بهدف الحصول أو الوصول الى السلطة حتى تضع برامجها موضع التنفيذ الآتي آنذاك^(٤).

ويرى الباحث في ذلك ان كل من عارض مبادئ وأعمال تتنافى مع التوجهات التي وافق عليها مجلس الشعب، وخاصة معاهدة السلام يعد معارضاً للسلطة يعني في ذلك لم تكن هناك حرية، وانما مجلس الشعب وسلطته انه سيف مسلط على رقاب الشعب المصري آنذاك، وانه لا يجوز حل الحزب السياسي الذي يوجد من بين قياداته البارزة داخل المجلس النيابي، أو يعترض على المعاهدة المصرية - الاسرائيلية أو يحاول تغييرها، وهو يتعرض هنا الى العزل السياسي أشبه ما يكون بالعزل التام المنافي لأبسط حقوق الانسان.

المبحث الثاني

الأسباب التي مهدت لتأسيس الحزب الوطني الديمقراطي عام ١٩٧٨ وأهم أيديولوجياته وبنائه التنظيمي ودخوله معترك الحياة السياسية حتى فترة الرئيس حسني مبارك

ان في عام ١٩٧٨ كان الرئيس محمد أنور السادات^(٥) قد قرر تشكيل أو تأسيس الحزب الحاكم والمهيمن على السلطة وتابع له والخاص، الذي أطلق عليه اسم (الحزب الوطني الديمقراطي)، ووجه دعوة عامة الى الانضمام لحزبه، وقد قام بحملة واسعة وكبيرة والتي كان لها صدى واسع في جميع الأقاليم والريف المصري، ومن هنا قدم وعوداً بتسليم مسؤوليات المواقع المهمة والمؤثرة والحساسة في الدولة الى أعضاء الحزب الجديد الا وهو الحزب الوطني الديمقراطي كمحافظين، كما أكد انه سيعتمد اعتماداً كبيراً في تطبيق التنظيم الاداري اللامركزي الجديد، أي توزيع السلطات والمناصب بين أعضاء حزبه حتى لا تكون هناك دكتاتورية في التشبث بالسلطة، وهناك تحقيق نوع من العدالة في ذلك^(٦).

ان من الملاحظ ان الرئيس السادات بتأسيسه للحزب الجديد الخاص به وذلك لتأثره بنمط الحياة الحزبية في الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية ، ولجهة استثثار حزب الرئيس الأمريكي بالوظائف الكبرى والحساسة والمهمة^(٧) ، ومن ناحية أخرى تأثر الرئيس السادات بأفكار المستشار النمساوي برونو كراييسكي، وتنظيم الحزب الاشتراكي النمساوي، ولأخذ ببعض التوجهات الاشتراكية على الرغم من عدم التقرب لكلمة اشتراكي^(٨). ان في اطلاق التسمية للحزب على ذلك ولو لبعض الاشارات، حتى يكون أكثر اعتدالاً للجماهير المصرية عامة حتى لا يظنوا انه حزب يساري^(٩).

ان قبول السادات بإعادة تشكيل الساحة الحزبية، على النحو الذي يخدم مصالحه ومصالح حكمه، وذلك بدعم عملية تأسيس حزب العمل الاشتراكي^(١٠) ليكون بمثابة معارضة مستأنسة تمنح النظام شكل التعدد الحزبي دون مضمونه، اذ أوعز لعدد من أعضاء الهيئة البرلمانية لحزب مصر العربي الاشتراكي بالانضمام الى الحزب الجديد كمؤسسين، حتى يستطيع تجاوز أحد الشروط التي كان يفرقها قانون الأحزاب في ذلك الوقت، وانه بمجرد اعلان تأسيسه انضم اليه معظم أعضاء ونواب حزب مصر العربي الاشتراكي^(١١).

ان قبول السادات بهذه المنابر، يرى الباحث في ذلك انه ايماناً بالديمقراطية وحكم الشعب بنفسه، بل جاء متماشياً مع سياسة الانفتاح الاقتصادي^(١٢) وعلى الرأسمالية الغربية، فضلاً عن التحول من التقارب السوفيتي^(١٣) وطرد خبراءها الى التقارب الأمريكي، وان التعدد الحزبي الذي أراد السادات به هو ولائه المطلق وطاعته للغرب وانتماؤه الى عالمه وقيمه تنكره لنظام جمال عبد الناصر، أما بالنسبة للحزب الوطني الديمقراطي وسيطرته على مقاليد الأمور انه متداخل في سلطة الدولة التنفيذية ولا يستطيع التخلص والابتعاد عن روح التنظيم الواحد، سبق وان سيطر على الحياة السياسية المصرية منذ عام ١٩٥٢ وحتى منتصف السبعينات^(١٤).

ان تتبع سياسة الحزب الوطني الديمقراطي في الحياة السياسية في مصر من هيكلا الدستوري البيروقراطي للدولة، فالحزب متداخل في هيكل الدولة وهو ما يطلق عليه (التوحيد أو التوجيه السياسي والحزبي) أي تنصيب قيادات الدولة في المناصب العليا للحزب، وهم يمثلون الرئيس والأمن العام وأمين العمال وأمين الفلاحين، فالنموذج الأساسي والمهم هو انه يتمثل في هيمنة رجال الدولة وحزبها مسيطراً على مقادير أمور الدولة بكل جوانبها، ان دل على شيء يعني ليس هناك مجال لغير المنتمين للحزب لتسلم مناصب قيادية ودكتاتورية حكر السلطة والزعامة

لهؤلاء الأشخاص، أما الرئيس حسني مبارك^(١٥) فقد جمع بين منصبه كرئيس للجمهورية ورئاسة الحزب الوطني الديمقراطي الذي منحه الدستور سلطات واسعة واستثنائية كبيرة من خلال ترأسه لهذين المنصبين، وان هذا يدل على ان حزب السلطة والزعامة والتسلط في ذلك، وان الدستور بيد رجال الدولة الحقوقيين المسيطر عليهم من قبل الرئيس، وانه يمارس صلاحيات كبيرة من خلال الضغط عليهم وصدور القوانين التي تصاغ لصالحه آنذاك، وان هذا يدل على عدم وجود عدالة سياسية لتكون هناك موازنة في توزيع السلطات واستلام الأمور التي تخص الدولة، لكن هذا لم يحدث لأن زمام الأمور بيد هؤلاء المنتمين للأحزاب الا وهو حزب السلطة المسيطر عليه من قبل الرئيس^(١٦).

ان هذا أدى الى أن يكون هذا رائعاً في حال طريق التصويت للحزب داخل المجلس التشريعي لضمان تأييد هذا المجلس، وان هذه هي احدى الاعتبارات الأساسية التي تدعو الرئيس الى التمسك بسلطة الحزب، خاصة ان هذا التفويض التشريعي الذي يتمتع به الرئيس وفقاً للمادة (١٠٨) من دستور عام ١٩٧١ الذي يمنحه سلطات واسعة وكبيرة يستلزم موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشعب^(١٧).

لهذا نجد ان وظائف الحزب الحاكم تقتصر على الحشد الحكومي في الأزمات والانتخابات، أما بالنسبة لعضوية الحزب الوطني الديمقراطي فان بعض المصادر قدرتها بحوالي (٢,٢) مليون مواطن لعام ١٩٩٠)، وان هذا الحزب يعبر عن شرائح تنتمي الى البرجوازية الجديدة التي نمت خارج اطار الدولة والقطاع العام، كما انه يعبر عن فئات الطبقة المتوسطة، فضلاً عن انه يعبر عن ود الطبقات الفقيرة المتمثلة بالعمال والفلاحين وكما هو ملاحظ، كما ضم طبقات سياسية عليا في الحزب من المثقفين متمثلة بأساتذة الجامعات ، وتمثل المتنورين من هذه الشريحة، كما ضم كبار ملاكي الأراضي الزراعية^(١٨).

ويرى الباحث في ذلك ان الحزب الوطني الديمقراطي هو حزب الدولة فان الكثير بل معظمهم ينظرون اليه من زاوية يمثل لهم الواجهة الاجتماعية والحصول على النفوذ والتأثير على القرار السياسي وحصولهم على المال، لهذا نجد ان الهدف الأسعى للتمثيل السياسي هو الوصول الى الطبقة السياسية في الدولة والحزب والارتباط بها دون امتلاكها أبسط مقومات العملية السياسية الى الكثير منهم، مما أدى الى حصول الكثير منهم على الحصانة الدبلوماسية والتي حتمهم من المسائلة القانونية، ومن هذه الجرائم تجارة المخدرات وغيرها من الجرائم التي يحاسب عليها القانون، وفي النهاية حصول الحزب على انتقادات، وذلك لعدم استيعابه

الشخصيات النزهة والوطنية، وانما اقتصر على فئات معينة لتحقيق غايات سياسية واقتصادية منها.

أما من ناحية أيديولوجيات أو فكر الحزب، فليس من التنبؤات السهلة أو الممكنة بات للحزب أيديولوجية أو فكر أو مبدأ سياسي محدد، ومن خلال دراستنا هذه نجد ان الحزب يضم فئات متعددة من بعض العلمانيين المنفتحين في أفكارهم ومبادئهم والتي تكون عادة متقاربة مع الفكر الليبرالي، كما انه يضم عناصر ذو توجهات اسلامية دينية ذات نهج محافظ، فضلاً عن ذلك يضم عناصر وفئات كانت ذات توجهات أقرب الى التجربة الناصرية، كما ان هناك فئات معينة أخرى ليست لها توجهات ومبادئ أساسية محددة ومعينة، وهم خليط من الأفكار والتوجهات والتناقضات السياسية والفكرية^(١٩).

أما فيما يتعلق بالبناء التنظيمي للحزب فانه يمكن تقسيمه الى مستويات: المستوى الأول (المستوى ذو التوجهات العمودية) والذي يأتي المكتب السياسي في قمة هرم الحزب والذي يترأسه رئيس الجمهورية وله سكرتير، ثم المجموعة البرلمانية التي يندمج نوابها في بنية النظام، وذلك بحكم ان الحزب هو في هرم السلطة مما أدى الى صهره في بنية الدولة وذلك بهدف الزعامة والسلطة والنفوذ في ذلك، أما اللجان على مستوى المحافظات يرأسها أمناء سرب الحزب. أما المستوى الثاني فهو (المستوى الأفقي) وان الحزب يفتقر الى التنظيمات الفعالة وذلك لاعتماده على الصلات المصلحية والنفعية، ويلاحظ من ذلك ان الحزب غير مهياً للتعبئة الجماهيرية، وربما تنحصر وظيفته ومهامه في هذا المجال في منع هذه التعبئة من قبل قوى المعارضة التي تمكنه من الحصول على الأصوات الانتخابية الأعلى المؤيدة لفئات الشعب بشكل كبير^(٢٠).

المبحث الثالث

الحزب الوطني الديمقراطي ومنهجه في ادارة شؤون الدولة (١٩٨١-١٩٩٠)

إذا كانت قد نجحت سياسة السادات نوعاً ما في سد قنوات الممارسة الشرعية أمام المعارضة خارج أسوار المؤسسات الرسمية مما جعل السادات يفكر جدياً في الغاء تجربة التعددية الحزبية برمتها كما يتضح من استقراء خطاب له بتاريخ ١٤ حزيران ١٩٨١، ثم كان الصدام الصريح في أيلول ١٩٨١، عندما قرر ما كان متبقياً من صحف المعارضة واعتقال المعارضين من كافة الاتجاهات السياسية، فكان العنف المضاد ممثلاً باغتياله عام ١٩٨١^(٢١).

كان الرئيس مبارك قد استهل عهده بحضوة واضحة في اتجاه التعددية، إذ أفرج عن المعتقلين الذين شملتهم قرارات أيلول ١٩٨١ وقابل زعماء المعارضة فور خروجهم من السجن، في إشارة الى تقبله وجود معارضة على الساحة السياسية، الا ان بعض خيارات النظام على الرغم من تقديم المبررات لها، ما زالت تثير علامات الاستفهام حول مدى تجربة التعددية^(٢٢).

وكان من هذه الخيارات موافقة الرئيس مبارك على انتخابه رئيساً للحزب الوطني الديمقراطي بعد أن تم الاستفتاء عليه كرئيس دولة، واستمر يجمع بين الرئاستين طول فترة حكمه، وان المآخذ على هذا الجمع من المآخذ والتي أوصلت العديد من المحللين هو عدم وجود نص دستوري يوجب الجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب، الا اننا نرى في ذلك هو الفصل بينهما يعد الضمانة الوحيدة الجادة لدعم نظام تعددي حقيقي^(٢٣).

أما الخيار الثاني فكان الابقاء على كافة المؤسسات التي قامت والقوانين التي صدرت في عهد السادات، والتي كان الهدف منها تحجيم المعارضة وتقييد حريتها. صحيح ان ممارسات السلطة أظهرت محدودية لجوء النظام في فترة الرئيس مبارك الى الاستخدام الفعلي لهذه المؤسسات والقوانين، الا ان مجرد وجودها بيننا مع المحتوى الحقيقي لمفاهيم المشاركة والتعددية خاصة انه لم تنعدم حالات اللجوء اليها، لعل هذا السبب هو الذي دفع قوى المعارضة للإعلان المستمر وبكافة الصور عن رفضها لاستمرار هذه القوانين والمؤسسات ، بوضعها قيوداً تفوق التنامي الطبيعي للديمقراطية التعددية^(٢٤).

فهنالك - على سبيل المثال - قانون الطوارئ الذي يحدد العمل به كلما انتهت فترة نفاذه التي وافق عليها مجلس الشعب، وعلى الرغم من تصريح المسؤولين ان الهدف منه هو بالتحديد مواجهة بعض أعمال التطرف التي تشكل خطراً على أمن الدولة، الا ان الأحزاب المعارضة تعدّه سلاحاً موجهاً لها بصورة أساسية يفرض الحجر على حريتها في التعبير، ولإعاقة حركتها وحققها في الاتصال بال جماهير ، فوفقاً لهذا القانون يحظر على الأحزاب عقد مؤتمرات لها خارج مقارها، الا بتصريح من وزير الداخلية وهو تصريح أثبت الممارسة العملية انه لا يكاد يصدر الا في مناسبات خاصة، ثم ان هناك أيضاً قانون الأحزاب الذي ترفضه قوى المعارضة على أساس ان نصوصه البالغة الضيق والصرامة في تحديد شروط العمل الحزبي الشرعي، تكاد تكون مصممة بحيث تجعل هذا العمل مقتصرأ على تيارات محدودة بعينها في عددها، تختارها لجنة شؤون الأحزاب وهي اللجنة التي يغلب عليها الطابع السياسي، اذ يسيطر عليها الحزب الوطني الديمقراطي، فوفقاً لآخر تعديل لتشكيلها الصادر بالقرار الجمهوري المرقم ٥٦ لعام ١٩٨١، أصبحت تتشكل

من رئيس مجلس الشورى رئيساً وعضوية وزراء العمل والداخلية وشؤون مجلس الشعب، وجميعهم بحكم مناصبهم بما فهم رئيس اللجنة أعضاء منتبئين الى الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، صحيح ان هؤلاء الثلاثة يشترط القرار الجمهوري أن يكونوا من غير الحزبيين، ولكنه أيضاً يكون اختيارهم بمعرفة رئيس الجمهورية، ومن المتوقع ان تكوين اللجنة بهذا الشكل السابق فضلاً عن الشروط الواردة في قانون الأحزاب والتي تعمل اللجنة وفقاً لنصوصه، سيؤدي الى أن تميل اللجنة الى تضيق الاطار السياسي للعمل الحزبي^(٢٦)، وكان من نتيجة استمرار القوانين والمؤسسات الموروثة من عهد السادات، والتي أنشأت وصدرت على عجلة وحتمت لأغراض محددة ومصالح مرحلية ضيقة، بل واللجوء اليها أحياناً ووضوح قناعة السلطة الحاكمة، بل ان المصلحة الوطنية لا تحتل طرح موضوع تعديل بعض القوانين والنصوص الدستورية في الوقت الراهن^(٢٧).

ان العديد من القوى السياسية قد لجأت الى القضاء لتطعن في عدم دستورية كثير من هذه القوانين مثل قانون العزل السياسي والذي صدر حكم بعدم دستوريته بتاريخ ١٦ مايس ١٩٨٦ وقانون الانتخاب بالقائمة الذي صدر حكم بعدم دستوريته في ١٦ مايس ١٩٨٧، فضلاً عن بعض الدعاوى بعدم دستورية بعض من بنوده من هذه القوانين والأحزاب التي ما زالت محظورة أمام القضاء الى الآن^(٢٨).

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان استمرار العمل بهذه القوانين أقنع القوى السياسية التي لم تحصل من لجنة الأحزاب على شرعية وجودها باستمرار شكلية العملية الديمقراطية وبانعدامها، أو على الأقل ضعف فرصتها في التمتع بقنوات نظامية للتعبير في ظل القوانين الحاكمة للعمل الحزبي والسياسي، فكان رد الفعل لهذه القوى هو محاولة الالتفاف حول القيود القانونية الموضوعية، أما بدخولها الانتخابات العامة عبر صيغة المستقلين ، وأما بأن تسعى الى التحالف مع قوى سياسية شرعية لتمارس عملها سياسياً ولو من خلف الستار بدلاً من أن تتفق في طابور انتظار طويل أمام القضاء في شرعية ممارستها من عدمه . وأما الجانب الثالث هو عن طريق الحركة السياسية، من خلال المنظمات النقابية بالانضمام الى عضويتها والوصول الى قياداتها، بحيث يكون لها صوت مسموع داخل الطبقة الوسطى في المجتمع والتي عادة ما تكون مؤثرة سياسياً^(٢٩).

أن نخلص مما سبق ونرى في ذلك ان الحكومة قد تخلت في فترة الثمانينات عن أسلوب المواجهة العنيفة السافرة مع قوى المعارضة، ولجأت الى أسلوب احالة المعارضة الى القضاء،

تحتكم اليه فيما تظن انه حق لها، ومع الاستقلالية النسبية التي تمتعت بها السلطة القضائية خاصة خلال هذه الفترة، أضى هذا الأسلوب دعماً للحياة السياسية الحزبية يضيف الى رصيدها، اذ صدرت أحكام قضائية لصالح العديد من الأحزاب التي تمنعها من صك الشرعية السياسية، وكذلك صدرت أحكام عدة بعدم دستورية العديد من القوانين المقيدة للحياة السياسية^(٣٠).

ويرى الباحث ان أسلوب اللجوء للمعارضة ما هو الا أسلوب القضاء تحتكم اليه كسلاح تستخدمه السلطة الحاكمة لإدارة تجربتها تجاه التعددية، بما يمكنها من تحجيمها داخل حدود معينة، فلجوء قوى المعارضة للقضاء هو في النهاية هدر لحقها السياسي لأنه - حسب نظرنا اليه - يضطرها للانتظار للحصول على هذا الحق، وان هيمنة الحزب الوطني الديمقراطي على السلطة وتحكمه بمصائر الأمور ومن ثم استقلال السلطة القضائية والتي سمح لها أن تلعب دوراً أساسياً في ذلك، وهو استقلال نسبي، وهذا لا يعني انتفاء كل أنواع التأثير وجميع صور التدخل من قبل السلطة التنفيذية.

ونجد ان هيمنة السلطة التنفيذية ومجالاتها ما زالت قائمة أساساً من خلال حقها في انشاء المحاكم الاستثنائية والمحاكم العسكرية، فضلاً عن حقها في تعيين أعضاء المحكمة الدستورية العليا على ما تقوم به هذه الهيئة من دور في الفصل بين السلطة التنفيذية من جانب، والقوى السياسية في المجتمع من جانب آخر^(٣١).

وبوصفه أحد ركائز النظم الديمقراطية كمبدأ نظري في حق الحكم المصري ، فاذا نظرنا الى العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لوجدنا ان تبعية الثانية للأولى واضحة لا شك فيها، فيكفي النظر الى مدى ما تمارسه السلطة التنفيذية من نفوذ على عملية الانتخابات النيابية وعلى الترشيح لها، وعلى انشاء الأحزاب ابتداءً ، ثم كون حزب الأغلبية الحاكم هو حزب الدولة (الحزب الوطني الديمقراطي)، الذي يجعل الوزارة ورئيسها في موقع قوي في مواجهة البرلمان، اذ انها وزارة أغلبية حزبية مستمرة دائماً للتصويت مع الحكومة أغليبتها تقدر بالمثلات، بحيث يستحيل عملاً لسحب الثقة منها، وقد انعكس هذا بالضرورة في تقصير مجلس الشعب عن أداء عمله ليس فقط الرقابي بل والتشريعي أيضاً، اذ تتفوق الحكومة دائماً ولذات الأسباب في عدد ما يوافق عليه المجلس من تشريعات، بل انه حتى عملية اقتراح القوانين تأتي معظمها من الحكومة وليس من البرلمان، ان دل على شيء هو انه ليس هناك حرية وانما الدولة وحزبها

الحاكم هو الذي يتحكم بمصائر الأمور آنذاك وتدخله المباشر في اتخاذ القوانين ، وتدخله في شؤون الانتخابات آنذاك^(٣٢).

واننا نرى في ذلك انه لصعوبة الجوانب الاجرائية التي تواجه المبادرة بهذا العمل من جانب النواب، بل واقتناع النواب أنفسهم بقدرة الحكومة دونهم على طرح مشروعات وقوانين متكاملة أمام المجلس، لهيمنتها على هيئات قادرة على القيام بهذا العمل على وجه أفضل، وعلى الرغم من ان نظام مبارك تظاهر ان نظامه قد أتاح لقوى المعارضة فرصة واسعة للقيام بدعايتها الانتخابية عام ١٩٨٤ وهي أول دعاية انتخابية قد حدثت آنذاك ، الا ان هذا فقط في العلن . ونرى ان ذلك لم يمنع المعارضة من اتهام الدولة باستمرار باستعمال أسلوب تزوير الانتخابات، والذي سمح لها بتشكيل البرلمان من أغلبية كبيرة تنتهي الى الحزب الوطني الديمقراطي وأقلية معارضة، ولتستمر طبيعة تكوين البرلمان الموروثة منذ عهود سابقة والتي لا تسمح للسلطة التشريعية القيام بمهامها في المشاركة والتشريع على وجه سليم^(٣٣).

ان هذا لم يرض المعارضة في ذلك لاعتراضها على الانتخابات بالقوائم المطلقة، لأن الحكومة ومجلس الشعب أصرا على اجراء هذه الانتخابات، وذلك لأنه يضمن وجود حزب مهيمن يأخذ بالقوائم النسبية بدلاً من القوائم المطلقة، وان هذا - على الرغم من ذلك - يضمن للحزب الحاكم على الرغم من دخول الانتخابات بغير القائمة المطلقة ، يستمر تمتعه بمزيد من الهيمنة على المجلس وأهمها نص على عدم تمثيل أي حزب ما لم يحصل على نسبة (٨%) من الأصوات على المستوى القومي، التي كانت (١٠%) في المشروع وخفضت الى (٨%) بناءً على طلب الرئيس، مع اضافة رصيد الأحزاب الحاصلة على أقل من هذه النسبة الى رصيد الحزب الوطني الديمقراطي، وهو يعني استبعاد الأحزاب الصغيرة من ناحية، وزيادة هيمنة حزب الأغلبية من ناحية أخرى، ما عبر عنه البعض بأنه سيضعف بدعة انتخاب الرئيس مدى الحياة، ولقد ضمن هذا القانون أيضاً مصادرة حق المستقلين فضلاً عن القوى السياسية التي لم تتمكن من تشكيل أحزابها في دخول البرلمان، كما أعاد هذا القانون تقسيم الدوائر الانتخابية فقلصها بشدة على نحو يفيد الحزب الحاكم وحده، وهو ما ضمن له السيطرة الكاملة على الموقف والتي ظهرت واضحة في برلمان عام ١٩٨٤، والذي سيطر الحزب الحاكم على أغلبية مقاعده^(٣٤). ولقد كان تحيز قانون الانتخابات الواضح للحزب الحاكم، اذ ضمن له أغلبية برلمانية تزيد من تبعية السلطة التشريعية وكذلك تقليص هامش المشاركة السياسية بصورة واضحة ملموسة وقصرها الى جانب الحزب الحاكم على هامش جداً من المعارضة التي لا تسمح

للبرلمان للقيام بالمهام المناطة به، هو السبب الأساسي الذي دفع المعارضة الى اللجوء للقضاء، والذي أصدر حكمه في أيار ١٩٨٧ بعدم دستورية حرمان المستقلين من حق الترشيح والانتخاب وبالتالي عدم دستورية قانون الانتخاب بالقائمة الحزبية رقم ١٩٧٢/٣٨ والمعدلة بالقانون ١٩٨٣/١١٤^(٣٥)، لأن قرار هيئة مفوضي الدولة للمحكمة الدستورية كان قد صدر في نيسان ١٩٨٧ بعدم دستورية هذا القانون، وهذا يعني ان هذه المحكمة ستصدر حكماً رسمياً بذلك في وقت لاحق، وعلى هذا الأساس سارعت الحكومة بإجراء تعديل على هذا القانون الانتخابي وعرضه للمناقشة في مجلس الشعب، وانه يشتمل على الجمع بين نظامي التمثيل النسبي بالقائمة ونظام الانتخاب الفردي، وتمت المناقشة للتعديل في جلسات سريعة وشكلية صدر بعدها مصدقاً عليه مجلس الشعب بتاريخ ٣١ تشرين الأول عام ١٩٨٧، مما أثار حفيظة المعارضة التي اعترضت عليه مطالبة بالإلغاء التام لهذا النظام والقوائم والعودة الكاملة الى نظام الانتخاب الفردي، فضلاً عن المطالبة بإزالة هيمنة السلطة التنفيذية على مجلس الشعب عن طريق السيطرة الانتخابية باستغلال هذا القانون لصالحها^(٣٦).

وبعد صدور قانون الانتخاب المعدل، قامت الحكومة بحل البرلمان لعام ١٩٨٤، ونرى أنه تشكل وفقاً لقانون الانتخاب وتم تعديله بقانون ١٩٨٦/١١٤، ثم جرت انتخابات جديدة في عام ١٩٨٧ قبل صدور قرار المحكمة الدستورية، بعدم دستورية هذا القانون الانتخابي الذي انتخب على أساسها برلمان جديد، وكذلك عدم دستورية مجلس الشعب المنتخب، مما أتاح الفرصة لبعض المستقلين لدخول البرلمان، وعلى هذا الأساس قامت عناصر كثيرة بالطعن في نتائج هذه الانتخابات، وصدرت أحكام قضائية لصالح الطعون، الا ان الحكومة - حسب رأينا - قامت بمقاومتها بشدة فيما تعده مواجهة سافرة بين السلطتين التنفيذية والقضائية لإثبات الهيمنة، أما في عام ١٩٩٠ والانتخابات التي حدثت، لم تكن هناك بوادر جديدة للانفراج، اذ تم اعطاء المجلس قدرة أوسع على ممارسة وظائفه الرقابية والتشريعية، واستمرت نفس الأساليب السابقة المتبعة لتقليص قدراته القائمة آنذاك^(٣٧).

ويرى الباحث ان انتخابات عام ١٩٩٠ لم تكن الا واجهة ديمقراطية زائفة بإعطاء انطباع خاطئ بوجود تعددية حزبية وفرص متكافئة للمشاركة السياسية، في حين أكدت عدد من الصحف ان اشتراك أحزاب هامشية (اسمها أحزاب الأنابيب) في الانتخابات لا تؤثر على الرسالة التي تريد المعارضة ايصالها الى النظام والجماهير فيما يتعلق بوجهة نظرها الخاصة بالعملية الديمقراطية في النظام المصري، ويعني ذلك هيمنة الحزب الحاكم على مقدرات الحياة

السياسية، ويصبح البرلمان أداة من أدوات الحكم ، وجهازاً تابعاً لإحدى أجهزة الدولة وليست مؤسسة سياسية مستقلة، وان هذا يدل على ان الحزب الحاكم والأساليب التي استخدمها لتعويض هذا الضعف في هشاشة بناءه المؤسسي وعدم تأكيد وجوده كحزب سياسي، وانصراف أعداد كبيرة من الناهخين عن تأييده.

المبحث الرابع

أهم القوى السياسية والاجتماعية التي مارست الاحتجاج والعنف منه

أولاً: طلبة الجامعات.

لقد مثل طلبة الجامعات العنصر الرئيسي في أعمال الاحتجاج الجماعي وبخاصة خلال النصف الثاني من الثمانينات، واذ كان السلوك التظاهري هو الغالب على النشاط الطلابي ومشاركتها في بعض أعمال الشغب المحدودة، فضلاً عن بعض أعمال الاضراب والاعتصام، وان مشاركة هذه الفئة في أعمال الاحتجاج والعنف، لأن دور الطلبة كان أكثر بروزاً في جامعات العاصمة، وبخاصة جامعة القاهرة وعين شمس والأزهر والاسكندرية، وان من الجدير بالذكر ان بعض أعمال هذه الاحتجاجات والعنف انتقلت من جامعة الى أخرى عن طريق العدوى، ومثال ذلك المظاهرات الطلابية في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥^(٣٨).

ويمكن تفسير الدور المتزايد لطلبة بعض الجامعات في أعمال الاحتجاج والعنف استناداً الى عدة اعتبارات، أولها الكثرة العددية لطلابها مقارنة بالجامعات الاقليمية مثل جامعة أسيوط وفروعها، وثانيها القرب من مراكز التأثير السياسي ودوائر صنع القرار في العاصمة، وثالثها زيادة الاحتكاك بالتيارات السياسية والفكرية التي تتمركز أساساً في العاصمة والمدن الكبرى. والمعروف ان لبعض هذه التيارات امداداتها داخل الجامعات كما هو الحال بالنسبة للتيارات الاسلامية والناصرية، وان دور الطلبة في أعمال الاحتجاج والعنف غالباً ما اتسم بالعقوبة والاستقلالية وبخاصة في أعمال التظاهرات الكبرى نسبياً^(٣٩). أما الأعمال الجزئية أو المحدودة فقد مارستها فئات من الطلبة تحت لافتات وشعارات سياسية وفكرية مختلفة خارج أسوار الجامعات المنضوين تحت التنظيمات أو الجماعات الاسلامية المتشددة، وان هذه اختلفت من جامعة الى أخرى، وان من الملاحظ في ذلك بصفة عامة، ان حجم المشاركة الطلابية يزيد في أعمال الاحتجاج المرتبطة بالقضايا القومية الكبرى^(٤٠)، مثل قضية سليمان خاطر^(٤١)، وعلى الدوام كان هناك شريحتان متميزتان من الطلبة أولهما: الطلبة الذين لا ينخرطون في أعمال الاحتجاج

والعنف ونسبة كبيرة منها الطالبات، وتضم ثانيهما الطلبة النشطين سياسياً وهم شريحة أقل عدداً وان كان أعضائها أكثر نسبياً، وهذه الفئة لها ارتباطات في التنظيمات الإسلامية، وهي جماعات لها امتداداتها خارج الجامعة بدون شك، فضلاً عن ان هناك شريحة يحدد موقفها من عمليات الاحتجاج حسب طبيعة الموقف والظروف المحيطة به، وان بعض من هذه الأعمال ارتبطت في بعض الحالات بمطالب فئوية خالصة تهم الطلبة أو جماعات منهم، كشريحة اجتماعية ارتبطت في حالات أخرى بمطالب عامة تهم مختلف فئات المجتمع، وهنا يمكن فهم الدور المتزايد للطلبة في الحياة السياسية المصرية وذلك وفق الاعتبارات ومنها، أولاً التوسع في التعليم وزيادة أعداد الطلبة مع ضعف فرص وامكانات العمل المتاحة أمامهم بعد التخرج، وهو الأمر الذي انعكس ولا يزال في زيادة البطالة بين خريجي الجامعات، ولذلك تزداد فرص وامكانات استقطاب فئات منهم من قبل تنظيمات الرفض والاحتجاج^(٤٢). أما ثانيهما: الدور التاريخي للطلبة في الحياة السياسية المصرية، اذ مارسوا دوراً هاماً في الحركة الوطنية من أجل الحصول على الاستقلال وذلك قبل عام ١٩٥٢، واذا كان النشاط السياسي للطلبة قد تقلصت في الحقبة الناصرية، بسبب القيود والاجراءات القانونية والواقعية التي فرضت على الحركة الطلابية، الا ان هزيمة ١٩٦٧ جاءت لتنشط هذا الدور وتوقظه، اذ مثلت التظاهرات الطلابية عام ١٩٦٨ ذروة الاحتجاج ضد النظام واستمر الدور السياسي للطلبة ما بين التصاعد الملحوظ والتراجع النسبي حتى عام ١٩٧٦ اذ كان الطلبة خلال هذه الفترة احدى القوى الأساسية للمعارضة السياسية وعلى الرغم من الهدوء النسبي للنشاط السياسي للطلاب خلال السنوات الثلاثة من فترة حكم الرئيس مبارك، سادت موجة من التفاؤل الشعبي بالرئيس الجديد وحزبه الحاكم (الحزب الوطني الديمقراطي) والتوازن في الحياة السياسية المصرية، ولمواجهة المشكلة الاقتصادية ومحاربة الفساد الاداري وتحقيق العدل الاجتماعي، وكذلك قضايا تهم انتخابات اتحادات الطلبة والاحتجاج على قيام أجهزة الأمن باعتقال بعض الطلبة والمطالبة بالإفراج عنهم، فضلاً عن قيام بعض الادارات بفصل الطلبة من الكليات وكذلك نظام الحرس الجامعي فضلاً عن العمل لاستعادة التوازن في علاقات مصر الخارجية عربياً واقليمياً ودولياً، لذلك فقد ساد شعور عام لدى مختلف فئات المجتمع بضرورة افساح المجال أمام الرئيس الجديد واعطائه الفرصة لينفذ تصورات وبرامجه، وهنا يمكن القول بأنه على الرغم من بعض النجاحات الملموسة التي حققها النظام على المستويين الاقليمي والدولي، الا ان الحلم الوطني في تحقيق التنمية الشاملة والأصالة الثقافية والديمقراطية السياسية في النصف الثاني من الثمانينات بدأ يتصاعد دور الطلبة في الحياة السياسية^(٤٣)، وذلك لاستمرار شبح الأزمة

المجتمعية مخيماً على المجتمع، فضلاً عن تفاقم بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية واستمر أداء جهاز الدولة ضعيفاً فيما يتعلق بتوفير الحاجات الأساسية للمواطنين، وكذلك استمرت بعض المشكلات والسلبيات السياسية متمثلة بالعمل بقانون الطوارئ وترسنة القوانين المقيدة للحريات التي صدرت في فترات استثنائية من تاريخ مصر، فضلاً عن غياب أو عدم تبلور اختيار أيديولوجي واضح ومحدد للنظام، إذ بدأ وكأنه يسعى للتوليف والتوفيق بين مقومات عهدين سابقين لكل منهما ظروفه وخصوصياته وسماته، ونظراً لكل ذلك تزايدت موجات الاحباط والاستياء لدى بعض شرائح المجتمع وفئاته، الأمر الذي أدى الى زيادة انخراطها في أعمال الاحتجاج والعنف^(٤٤).

ان هناك رأي آخر: هل حققت المظاهرات والاحتجاجات شيئاً ؟ يرى الباحث انها لم تحقق الهدف المنشود في ذلك، لأن المظاهرات والاحتجاجات المحدودة المضادة للنظام، وذلك يرجع بصورة أساسية الى طبيعة القوى والفئات الاجتماعية التي مارست التظاهر بقصد الاحتجاج، فهي في الغالب ذات امكانيات ليس لها القدرة على هكذا أعمال احتجاج واسعة النطاق، لأن ذلك يتطلب امكانيات كبيرة من حيث عملية الحشد والتعبئة والاتصال، فضلاً عن وجود قضايا محددة تجمع قطاعات واسعة من المواطنين على رفضها والاستعداد للتعبير عن هذا الرفض، وبخصوص القوى والفئات الاجتماعية التي مارست التظاهرات المحدودة، يلاحظ ان الطلبة وبالتحديد طلبة الجامعات يعتبرون القوة الرئيسية في هذا المجال، اذ قاموا بحوالي (٦٧) مظاهرة احتجاجية أي ما يوازي (٤٤%) من اجمالي المظاهرات المحدودة التي وقعت خلال هذه الفترة المعينة، وان الجدير بالذكر ان أغلب هذه المظاهرات قد اندلعت بصورة عفوية وغير مخطط لها، وغالباً ما تدخلت أجهزة الأمن لقمع هذه التظاهرات وافشالها، أو تطويقها في دوائر محددة، وعلى سبيل المثال محاصرة المظاهرات الطلابية داخل أسوار الجامعات والحيولة دون أن تخرج الى الشوارع، وفي بعض الحالات تحولت المظاهرات الى أحداث شغب وتصاعدت هذه المواجهة بين المتظاهرين وقوات الأمن، وفضت الاحتجاجات بالقوة آنذاك لأن أغلب هذه الاحتجاجات قد تجاوزت الأطر المؤسسية التي تنتمي اليها هذه القوى ومنها الاتحادات الطلابية. وهناك رأي آخر هو ان الأزمة المجتمعية أولاً التي عانى منها ولا يزال المجتمع المصري وانعكاساتها السلبية على الشباب بصورة عامة وعلى الطلبة بصورة خاصة، فالطلبة ينتمون الى مختلف التيارات السياسية والفكرية السائدة فيه، ومن هذا المنطلق يعتبرون أكثر حساسية ازاء المشكلات الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها تقف عائقاً أمام تحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم

المستقبلية، لما كان الشباب بصورة عامة والطلبة بصفة خاصة، يعتبرون الأعصاب الحساسة لأي مجتمع فإن قدرتهم على ممارسة ردود الفعل الاجتماعية والعنيفة تكون أكبر^(٤٥)، وثانيهما الخصائص السلوكية والسيكولوجية لمرحلة الشباب، فطلبة الجامعات ينتمون الى قطاع الشباب، والمؤكد ان التغييرات السيكولوجية والسلوكية التي تمثلها هذه الشريحة تنعكس بالتأكيد على تصوراتها وسلوكياتها السياسية، فهذه تمثل الشباب بطاقتهم وقوة اندفاعهم ومن ثم يتسم سلوكه بالخيالية والمثالية ورفض الواقع والسعي للتجديد، فضلاً عن ان فرص امتلاك هؤلاء لدرجة من الوعي السياسي هي أكبر بحكم تعليمهم بما يوفر لهم القدرة على نقد ممارسات وسياسات النظام المتمثلة بسياسة الحزب الواحد الا وهو الحزب الوطني الديمقراطي وتقييمها، كما ان تحررهم من المسؤولية الاجتماعية والتزاماتها يقلل من القيود المفروضة على حركتهم السياسية، ويمكن أن تزداد فعالية الحركة الطلابية اذا ما التحمت وتفاعلت مع قوى وفئات اجتماعية أخرى كالعمال مثلاً، ولذلك حرصت أجهزة الأمن المصرية على محاصرة المظاهرات الطلابية داخل أسوار الجامعات، وعلى الرغم من ان الطلبة يمتلكون القدرة لرفع راية الرفض والاحتجاج في وجه النظام القائم، وقد يشكلون في بعض الفترات تحديات خطيرة له، الا انهم لا يمتلكون القدرة على طرح بديل له، وذلك بحكم صغر السن وعذرية الخبرة، فضلاً عن ان عملية طرح بديل للنظام السياسي تتطلب حركة سياسية منظمة لها اطارها الفكري وكوادرها القيادية، ويمكن أن تنخرط الحركة الطلابية كعنصر فعال في اطارها، وان في النهاية هو ان الباحث يرجح هذا الرأي^(٤٦).

ثانياً: العمال.

بدأ منذ عام ١٩٨٦ تصاعد دور العمال في أنشطة الاحتجاج والعنف وذلك بممارسة الاضراب بصفة أساسية، فضلاً عن قيام العمال في عدد من المواقع ببعض المظاهرات وأحداث الشغب، ويمكن طرح عدة ملاحظات حول دور العمال في أعمال الاحتجاج والعنف:

- أولاً: ان الأنشطة الاحتجاجية والعنيفة التي مارسها العمال غالباً، ما جاءت محدودة ومتفرقة اذ قامت بها فئات من عمال الصناعة والخدمات وارتبطت في الغالب بمصالح ومطالب فئوية.

- ثانياً: ان دور العمال في أعمال الاحتجاج والعنف، يعد محدوداً عند مقارنته بدور الطلبة والجماعات الاسلامية، وان كان يعد أكثر تأثيراً من الناحية الاقتصادية في بعض الحالات، وذلك بسبب دور العمال في العملية الانتاجية، كون أعمال الاحتجاج والعنف التي مارسها الطلبة اتسمت بكثرة تكرارها وان كان قد غلب عليها الطابع الاحتجاجي، أما أعمال العنف التي مارسها بعض الحركات الاسلامية فقد اتسمت بارتفاع درجة حدتها.
- ثالثاً: ان أغلب أعمال الاحتجاج والعنف التي قامت بها هذه الشريحة جاءت متجاوزة التنظيمات النقابية المسؤولة وخارجة عن اطارها^(٤٧)، بل غالباً ما طرحت المطالب العمالية على هذه التنظيمات، ولكن رأينا نظراً لضعفها وعدم فعاليتها في توصيل مطالب العمال والاستجابة لها، لهذا اتجه العمال الى تصعيد الموقف واللجوء الى آلية الاضراب، وقد ازدادت الأمور تدهوراً وتعقيداً الحالات التي اتجه فيها النظام الى اعطاء الأولوية للمواجهة الأمنية للإضرابات وذلك على غرار ما حدث في اضراب سائقي قطارات السكك الحديدية عام ١٩٨٦ وضراب عمال الحديد والصلب بحلوان عام ١٩٨٩^(٤٨).
- رابعاً: يمكن فهم دور العمال في أعمال الاحتجاج والعنف انطلاقاً من ظروف الأزمة الاقتصادية والاجتماعية بأبعادها المختلفة (التضخم، البطالة، المديونية اتساع الهوة بين الطبقات، وزيادة الشرائح الاجتماعية المهمشة)، وما تركته ولا تزال من تأثيرات على فئات الطبقة العاملة، وهو الأمر الذي خلق شعوراً عاماً أو شبه عام لدى العمال مفاده ان المكاسب التي حققوها في فترات سابقة تتآكل أو تضمحل بل أصبحت مهددة، وان خطط برامج الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي لم يترتب عليها تحسن ملموس في أحوال العمال، والدليل على ذلك تزايد الاضطرابات العمالية بشكل ملحوظ خلال السنوات (١٩٨٩-١٩٩٠) وذلك في اطار اسراع الدولة بتنفيذ برامج الخصخصة أو الانتقال من القطاع العام الى القطاع الخاص، فضلاً عن اصدار قانون العمال رقم ٢٠٣ لعام ١٩٩٠ لهذا الغرض وهو الأمر الذي ضاعف من مخاوف العمال نظراً لقيام بعض الشركات بالاستفتاء عن أعداد عمالها واتجاه شركات أخرى للقيام بذلك في المستقبل^(٤٩).

ويرى الباحث ان السلوك الاحتجاجي الذي مارسه فئات من العمال من خلال عمليات الاضراب، ارتبط في الغالب ببعض المصالح والمطالب الفئوية التي تهم العمال كشريحة اجتماعية، مثل المطالبة برفع الأجور، واحتساب أجور عن أيام الاجازات، وتحسين ظروف العمل، وتوفير الخدمة العلاجية، وصرف الحوافز، والحد من الغلاء، وتوفير السلع، ولم تظهر مطالب سياسية هامة خلال هذه الفترة، وان كانت قطاعات عمالية قد شاركت في بعض أعمال الاحتجاج والعنف العامة التي شهدتها مصر خلال هذه الفترة، والتي ارتبطت ببعض المطالب العامة، وهكذا يتضح ان المطالب التي رفعها العمال من خلال أعمال الاحتجاج هي بالأساس مطالب ذات طابع اقتصادي واجتماعي، وان كان لها أبعاد ودلالات سياسية.

الخاتمة

١. من خلال دراستنا هذه، تبين ان الحزب الوطني الديمقراطي لم يمثل فئة الشعب وانما كان يمثل فئة معينة، المتمثلين بأبواق السلطة والذين كانوا يدافعون عن منجزات الحكومة بحكم منفعتهم من السلطة وقربهم منها.
٢. لم تكن هناك ديمقراطية حقيقية وانما كانت هذه عبارة عن شعارات براقية وكاذبة حتى تكسب ود الشعب والحصول على الأصوات داخل المجلس النيابي ، ولم تكن هناك انتخابات حقيقية وانما مجرد واجهة دعائية تعبر عن رأي الأقلية ومراة الحقيقة المزيفة أمام الشعب آنذاك.
٣. ان الحزب الوطني الديمقراطي وبسبب سياسته الخاطئة كانت الجماهير تنتفض للتعبير عن رأيها من خلال الاحتجاجات والشجب ، فضلاً عن السياسات القمعية التي تمارسها السلطة تجاه المطالب الحقيقية للجماهير المتمثلة بالطبقة الكادحة المتمثلة بطبقة العمال.
٤. ان البرلمان في هذه الفترة ما هو الا مجلس يمثل أكذوبة، والدليل على ذلك لم تكن هناك اعتراضات على بعض القرارات التي كانت لا تمثل رأي الشعب وذلك لتكميم أفواه الحرية من خلال الجهاز البوليسي للسلطة، فضلاً عن ان الحزب هو المسيطر على زمام الأمور، اذا أي حقائق تظهر والشعب يدافع عنها.

٥. حدث التزوير والتنكيل بقوت الشعب من خلال الفئات المتنفذة وقلب الحقائق ، من خلال استخدام سياسة الترهيب للمعارضة وايداعهم السجون والمعتقلات وتكميم أفواه الصحافة الحرة.
٦. ان أكثر فئتين تعبر عن رأي الشعب هما الطبقتين الثورتين: العمال وطلبة الجامعات، من خلال المطالبات بتخفيض أجور الدراسة وممارسة حقهم الحقيقي والسياسي داخل الجامعات وانهم أكثر بروزاً وذلك لأنهم أكثر عدداً، فضلاً عن قربهم من مراكز التأثير السياسي ودوائر صنع القرار، أما بالنسبة العمال فقد بدأوا بالإضراب الحقيقي منذ عام ١٩٨٦ ومشاركتهم بالاحتجاجات وان كانت قليلة وضعيفة مقارنة بالطلبة لأنها ارتبطت بمصالح ومطالب فئوية.

المصادر والهوامش

١. احمد سرحال: النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية ، ط١ ، دار الباحث ، بيروت ، ١٩٨٠، ص٣ .
٢. محمد حلمي مراد : الرأي الآخر، دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص٨٥ .
٣. المصدر نفسه ، ص٨٥ .
٤. حسنين توفيق ابراهيم : التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر (خبرة في ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري ١٩٨١-٢٠٠٥) ، ص٣٧-٣٨ .
٥. محمد أنور السادات: ولد في الخامس والعشرين من أيلول عام ١٩١٨ في قرية ميت أبو الكوم بمحافظة المنوفية، بعد ذلك التحق بكتاب القرية لتعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم ، ثم انتقل الى مدرسة السلطان حسين ونال شهادة الابتدائية عام ١٩٣٠ ، وبعدها أكمل الثانوية في مدرسة فاروق الأول عام ١٩٣٦ وقد تخرج من الكلية الحربية عام ١٩٣٨ وانتقل للعمل في منغنياد وعمل بسلاح المشاة وكان أحد الضباط المساهمين بثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ ، وفي عام ١٩٥٣ أنشأ جريدة الجمهورية ، وفي عام ١٩٥٥ تولى منصب السكرتير العام للمؤتمر الاسلامي ، وفي عام ١٩٥٧ عين وزيراً للدولة ، وفي عام ١٩٦٩ أصبح نائباً للرئيس، وفي أيلول ١٩٧٠ أصبح رئيساً للجمهورية . للمزيد ينظر: أنور السادات : البحث عن الذات - قصة حياتي، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص١٥-٢٧. احمد ماجد عبد الرزاق : التطورات الاقتصادية في مصر وانعكاساتها الاجتماعية (١٩٧٠-١٩٨١) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣ ، ص٥٩ .

٦. ورقاء محمد رحيم : دور المعارضة السياسية في النظام السياسي المصري (١٩٨١-٢٠٠٧) ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٦ .
٧. جهاد عودة : الحزب الوطني والديمقراطية مدخل للتفكير ، مجلة الديمقراطية ، السنة ١ ، العدد ٤ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ١٣١-١٣٣ .
٨. علي ابراهيم زهرة : احزاب المعارضة وسياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر ، دارالموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٧٤-٧٥ .
٩. ثناء فؤاد عبدالله : الحياة الحزبية في مصر ، مجلة المستقبل العربي ، السنة ٢٤ العدد ٢٧٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ل ١ ، ٢٠٠١ ، ص ٥٨ .
١٠. حزب العمل الاشتراكي: يعد امتداداً لحزب مصر الفتاة الذي تأسس في الثلاثينات من القرن الماضي، وان زعيم الحزب كان من قادة حزب مصر الفتاة. تأسس حزب العمل في أواخر عام ١٩٧٨ بدعم ومساندة الرئيس أنور السادات اذ طلب من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي أن ينضموا لحزب العمل الاشتراكي لكي يحصل على النصاب القانوني ، الذي يتيح له أن يعلن قيامه وأن يكون حزباً سياسياً، وكان الغرض الحقيقي من هذا الدعم هو انشاء حزب معارض خاضع للحكومة من جهة وأداة لمواجهة الأحزاب المعارضة من جهة أخرى . للمزيد ينظر: شفيق عبد الرزاق السامرائي : الأحزاب السياسية في العالم العربي ، مجلة المنار، السنة ٦ ، العدد ٦٧ ، دارالنقد، باريس، ١٩٩٠ ، ص ٨٧ .
١١. لطفي الخولي : مدرسة السادات السياسية ، شركة الأمل، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٢٢٧-٢٢٩ .
١٢. الانفتاح الاقتصادي : هي السياسة الاقتصادية التي طبقها الرئيس محمد أنور السادات ، عملت بشكل وبآخر على تحطيم الاقتصاد المصري الوطني، اذ فتحت مصر أبوابها أمام رأس المال الأجنبي وكذلك دخول البضائع والسلع الاستهلاكية الى الأسواق المصرية. وأدى هذا العمل الى محاربة السلع والبضائع التي تنتج محلياً، لا سيما ان الدول الرأسمالية استعملت سياسة الاغراق (Dumping) في السوق المحلية المصرية . للمزيد ينظر: محمد علي سلامة : الانفتاح الاقتصادي وأثاره الاجتماعية على الأسرة، القاهرة، دت ، ص ١٨٣ .
١٣. ان سبب طرد الخبراء السوفيت هو انهم عندما يذهبون الى بلادهم في اجازة رسمية كانوا يحملون المصوغات الذهبية الصغيرة وأغلب الممتلكات الثمينة الى بلادهم ، وعلى اثر ذلك تم اصدار الأوامر الى موظفي الكمارك ما بحوزتهم للتفتيش فكانت أغلبها ان لم نقل جميعها كانت بحوزتهم ، فتطلب استدعاء كبير الخبراء السوفيت وتم طردهم ، وهناك سبب آخر تحججوا به لطرد الخبراء السوفيت هو ان السادات طلب من السوفيت أثناء زيارته لهم بتاريخ ١١ ت ١٩٧١ وحدد موعد التسليم بتاريخ ت ٢ ١٩٧٢ لكن السوفيت لم يرسلوا الأسلحة المتطورة مثل طائرات (ميغ ٢٣) ومعدات أخرى ، وبعد مقابلة السفير السوفيتي في القاهرة اعتذر عن ارسال الأسلحة المتطورة ، وبعد الاتفاق مع الأميركيان

- على اثر ذلك تم الاستغناء عنهم. للمزيد ينظر: بشير العوف : لعبة السوفيات بمصر وخروجهم منه ، بيروت، ١٩٧٣، ص ١٧٤-١٧٥.
١٤. محمد شومان : أزمة المشاركة من خلال الأحزاب المصرية ، في مصطفى كامل السيد (تحرير) ، حقيقة التعددية السياسية في مصر - دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٣٧١.
١٥. حسني مبارك: ولد عام ١٩٢٨ في بلدة كفر المصيلحة في محافظة المنوفية وتخرج من الكلية الحربية عام ١٩٤٩، ومن كلية الطيران عام ١٩٥٠، وفي عام ١٩٧٢ أصبح قائداً للقوة الجوية ، وكان له دور كبير في حرب عام ١٩٧٣ وأصبح عام ١٩٧٥ نائباً لرئيس الجمهورية ، وفي تشرين الأول ١٩٨١ أصبح رئيساً للجمهورية خلفاً للرئيس الراحل أنور السادات. للمزيد ينظر: محمد الشناوي كلمة السر مذكرات محمد حسني مبارك، ط١، دار النهضة، القاهرة، ٢٠١٣ ص ١٨-٢٠.
١٦. بلقيس احمد منصور: الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي - دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ١٦-١٨ .
١٧. حسن نافعة: أزمة التحول من الحزب الواحد ، القاهرة ، د.ت ، ص ٤٢٧ .
١٨. ثناء فؤاد عبدالله : الحياة الحزبية في مصر ، مجلة المستقبل العربي ، ك١ ، ٢٠٠٤ ، السنة ٢٤ ، العدد ٢٧٤ ، المصدر السابق ، ص ٥٩-٦٠.
١٩. ثناء فؤاد عبدالله : الممارسة الديمقراطية داخل الحزب الوطني - الديمقراطية داخل الأحزاب العربية في البلدان العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٦٣ .
٢٠. عمرو الشوبكي: الانتخابات وضعف المؤسسة الانتخابية ، مجلة الديمقراطية السنة ١ ، العدد ١ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ١١٠-١١١ .
٢١. مصطفى كامل السيد: حقيقة التعددية السياسية في مصر - دراسة في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٨٣.
٢٢. حسن نافعة : المصدر السابق ، ص ٢٣-٢٤ .
٢٣. شفيق عبد الرزاق السامرائي : الأحزاب السياسية في مصر ومستقبل النظام السياسي ، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي الأول للبحوث السياسية في مصر ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، أيلول ، ١٩٨٧ ، ص ١٧.
٢٤. حسن نافعة : المصدر السابق ، ص ٤١-٤٢ .
٢٥. سعد زغلول فؤاد : مذكرات فدائي مصر ، ط١ ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٨٣.

٢٦. التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٩ ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ص ٤٨ .

٢٧. المصدر نفسه ، ص ٤٩ .

٢٨. جمال زهران : الدور السياسي للقضاء المصري في صنع القرار - دراسة في الحقبة الأولى للرئيس مبارك ، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي الأول للبحوث السياسية ، مركز الدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٢٧-٣٢ .

٢٩. اكرام بدر الدين : تطور المؤسسات السياسية في مصر ، القاهرة ، د.ت ، ص ٧١-٧٣ .

٣٠. أبو عامود : صنع القرار السياسي في مصر ، القاهرة ، د.ت ، ص ١٢-١٣ .

٣١. جمال زهران : المصدر السابق ، ص ١٠-١٤ .

٣٢. التقرير الاستراتيجي المصري ١٩٨٥ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٦ ، ص ٣٢٩-٣٣٠ .

٣٣. مصطفى كامل السيد : تقييم تجربة الأحزاب ، القاهرة ، د.ت ، ص ٢٠١ .

٣٤. المصدر نفسه ، ص ٢٠٣ .

٣٥. جمال زهران : المصدر السابق ، ص ٢٧-٢٩ .

٣٦. علاء الدين هلال : النظام السياسي المصري بين أرض الماضي وآفاق المستقبل (١٩٨١-٢٠١٠) ، القاهرة ، د.ت ، ص ١٧٧-١٧٨. أسامة الغزالي حرب : الحملة الانتخابية في انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧ ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٢٢ .

٣٧. جريدة الأهرام المصرية ، العدد ٣٧٩٣٨ في ١٢ ت ١ ١٩٩٠ .

٣٨. حسنين توفيق إبراهيم : ظاهرة العنف السياسي في مصر - دراسة كمية تحليلية مقارنة (١٩٥٢-١٩٨٧) في علي الدين هلال (محرر) ، النظام السياسي المصري التغيير والاستمرار ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٩٨١ .

٣٩. مصطفى كامل السيد : مستقبل الديمقراطية في مصر ، مجلة المصور ، القاهرة ، العدد ٣٣٥٧ بتاريخ ١٠/٢/١٩٨٩ ، ص ٧٤-٧٥ .

٤٠. المصدر نفسه .

٤١. حادثة سليمان خاطر : كان الجندي سليمان خاطر يؤدي واجبه في الخامس من تشرين الثاني عام ١٩٨٠ الذي بدأ في الساعة الثانية ظهراً على نقطة مرتفعة عن الأرض بحوالي ١٥٠ م ، جلس سليمان خاطر على هيئة صحن وتحتة خليج العقبة ومعه سلاحه وفي أثناء قيامه بواجبه قام اثنا عشر شخصاً

تقريباً من الاسرائيليين بعبور السلك الشائك في الجانب المصري على الحدود مع اسرائيل فقام سليمان خاطر بتنبيههم قبل العبور ، بأنه غير مسموح فلم يبدوا اهتماماً لكلامه وعبروا ، فقام بإطلاق الرصاص نحوهم فأصاب طفلتين منهم وقتل سبعة أشخاص ، أما البقية فقد استطاعوا أن يفروا من المكان ولم يستطع أحد الوصول الى الجرحى لإسعافهم لأن سليمان بقى في موقعه ولم يغادر . للمزيد ينظر : أنهار عبد الكريم جليل : التطورات السياسية في مصر (١٩٨١-١٩٩١) ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة ديالى ، ٢٠١٨ ، ص ٨١-٨٢ .

٤٢. أسامة الغزالي حرب : الغربية السياسية وواقع الأحزاب في مصر ، جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ١٢/٩/١٩٨٥ .

43. Joan M. Nelson, Practical Participations in Understanding Political Development Editor's, Mrron Welner, Samuel, Boston, 1987, p104.

٤٤. حسنين توفيق : العنف السياسي بين احتمالات الاستيعاب وامكانيات المواجهة علي الدين هلال وعبد المنعم سعيد ، مركز الدراسات والبحوث السياسية ، القاهرة ١٩٩١ ، ص ٩١-١٤٦ .

٤٥. احمد عبدالله : التطور الديمقراطي في مصر ، المؤتمر السنوي الثالث للبحوث السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ١٢ .

٤٦. حسنين توفيق : المصدر السابق ، ص ١٤٦ .

٤٧. مصطفى كامل السيد : مستقبل الديمقراطية في مصر : المصدر السابق ، ص ٧٧ .

٤٨. صلاح الدين حافظ : تعدد الأحزاب وأزمة المشاركة الجماهيرية ، جريدة الأهرام المصرية ، العدد ٣٧٦٣٩ ، ٢ آذار ١٩٩٠ .

٤٩. مصطفى كامل السيد : مستقبل الديمقراطية في مصر : المصدر السابق ، ص ٧٦ .

The Role of Democratic National Party in Egypt (1978-1990) and The Reactions of Some Social and Political Powers which carried out Protests and Violence

Dr.Ahmed Majed Abdul-Razzaq

E-mail : maal3479@gmail.com

Key words: party, patriotism, reactions.

Abstract

The study of parties is considered one of the important nital issues nowadays. The Democratic National Party deserves to be studied since it was the power party and it had power over its members. The party members control all the abilities of the country like economy and policy of the country. This is represented by the dominance of administrative power over the legislative power. The administrative power carried out great pressure over people. The party was founded in 1978 to make contact between the state and the society. It inherited so many tools, frames and organizational traditions of the other Egyptian Parties. The main task of the Democratic National Party and its ideological speech was to support the state policy whenever it was needed. 1990 represented elections of the powerful party. These elections did not represent the Egyptian people as a whole but a part of it. The part followed the Democratic National party. Thus, those who got the higher voices through fraud were members of the party. They controlled the parliament through fraud.